Machine Translated by Google

خطاب نوايا
بين
السلطة الفلسطينية والمفوضية الأوروبية

برنامج شامل للتعافي والمرونة

تعرب السلطة الفلسطينية والمفوضية الأوروبية عن نيتهما المتبادلة للتعاون في تطوير برنامج للتعافي والقدرة على الصمود يعتمد على إصلاحات طموحة.

تدرك السلطة الفلسطينية والمفوضية الأوروبية الوضع الحرج الذي تواجهه الميزانية التي تواجهها السلطة الفلسطينية والتحديات المرتبطة بالقطاع المالي. إن تأثير الصراع العسكري المستمر في غزة وتداعياته في الضفة الغربية، فضلا عن الآثار المترتبة على الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، قد أدى إلى زعزعة استقرار السلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، مما يستلزم استجابة عاجلة وجوهرية لمنع المزيد من ذلك. التدهور وزعزعة الاستقرار في الضفة الغربية. وتأتي هذه التحديات بالإضافة إلى احتياجات الإصلاح ونقاط الضعف طويلة الأمد.

وتعترف السلطة الفلسطينية والمفوضية الأوروبية بأن استقرار الميزانية سيتطلب ما يلي: (1)إجراء إصلاحات جوهرية وشاملة للسلطة الفلسطينية؛ (2)النمو الذي يقوده القطاع الخاص؛ (3)تحسين العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بما في ذلك

دفع عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية بشكل منتظم وإزالة القيود المفروضة على وصول العمال الفلسطينيين؛ (4)الدعم المالي المصاحب من المجتمع الدولي و (5)التنفيذ الفعال، الذي يتم تأكيده من خلال الرصد ويؤدي إلى سجل أداء قوي. وهذه العناصر ضرورية لنجاح البرنامج.

تلتزم المفوضية الأوروبية، بمساعدة شركائها، بوضع برنامج دعم شامل وجوهري لمعالجة موازنة السلطة الفلسطينية.

وينبغي أن تكون هذه الاحتياجات مدعومة بحزمة إصلاحات قوية وذات مصداقية. وستوفر الحزمة الدعم المالي، بما في ذلك من خلال المؤسسات المالية الدولية حسب الاقتضاء، وينبغي استكمالها بمساهمات من مانحين آخرين. الموارد اللازمة لإعادة إعمار غزة

ينبغي أن تأتي بالإضافة إلى ذلك ولا تغطيها هذه المبادرة على هذا النحو.

وتلتزم السلطة الفلسطينية بإجراء الإصلاحات الضرورية الجوهرية وذات المصداقية، بدعم من المجتمع الدولي. وتهدف هذه الإصلاحات إلى إنشاء نظام حكم ديمقراطي وشفاف وفعال ومستدام من قبل السلطة الفلسطينية. كما تهدف إلى ضمان استدامة الميزانية وشفافيتها؛ تعزيز استقرار القطاع المالي؛ تعزيز المرونة الاقتصادية وتحسين كفاءة القطاع العام ومساءلته، بما في ذلك من خلال تحديث المؤسسات، وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي، استنادا إلى المعايير ذات الصلة بالأهداف والاحتياجات، والمناهج التعليمية، فضلا عن إصلاح فاتورة الأجور ومكافحة الفساد . وتقوم السلطة الفلسطينية، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وشركاء التنمية، بوضع مصفوفة مشتركة للإصلاحات. وستعتمد الأطراف على ذلك، بما في ذلك ما يتعلق بتسلسل المعايير الواضحة، كأساس للصرف في إطار البرنامج.

وسيخدم هذا البرنامج تنفيذ الالتزامات الإصلاحية من جانب الفلسطينيين
الهيئة من أجل تحديث إدارتها وحوكمتها، ومحاربة الفساد وتعزيز سيادة القانون والشفافية، وتحسين بيئة الأعمال مع تعزيز أسس اقتصاد السوق وكذلك ضمان استدامة الميزانية. ويهدف البرنامج إلى تحقيق الاستقرار في القطاع المالي، وتعزيز التعافي السريع مع رفع معدل النمو الهيكلي وبناء القدرة على الصمود. كما أنه سيعزز مشاركة الشباب والنساء في الاقتصاد

Machine Translated by Google

والحوكمة، وضمان الحماية الاجتماعية الكافية والعادلة والقائمة على الاحتياجات، فضلا عن ضمان الدفع الكامل للرواتب المستحقة لموظفي السلطة الفلسطينية ومعالجة المتأخرات المالية للقطاع الخاص والتزامات السلطة الفلسطينية الأخرى. وسيستمر البرنامج حتى ديسمبر .2026

سيتم تصميم البرنامج وتطويره بحيث يتم الاتفاق عليه بحلول سبتمبر .2024ومن المتوخى اتخاذ الخطوات التالية:

•بعد التوقيع على خطاب النوايا هذا، سيتم تحويل الدفعة الأولية.
•بحلول نهاية آب/أغسطس، تلتزم السلطة الفلسطينية بإظهار تقدم ملموس في هذا الشأن
فيما يتعلق بالإجراءات المنصوص عليها في المرفق.
•تهدف الأطراف إلى الاتفاق على الإصلاحات في إطار البرنامج، وتحديد المعالم الرئيسية خلال العامين ونصف العام المقبلين بحلول نهاية أغسطس. سيؤدي هذا إلى الدفعة الطارئة الثانية.
•تهدف الأطراف إلى الاتفاق على البرنامج في سبتمبر/أيلول. وسيسمح هذا لاحقًا بصرف دفعة الطوارئ الثالثة.

•سيتم لاحقًا دفع الشرائح الدورية بموجب البرنامج بناءً على التقدم المحرز
الوصول إلى معالم الإصلاح المتفق عليها في البرنامج.

في إطار التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي، المعتمدة على أساس المادة 29من معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU)و512 (2)من معاهدة أداء الاتحاد الأوروبي ،(TFEU)لا يجوز لأي أموال أو موارد اقتصادية أن تكون متاحة، بشكل مباشر أو غير مباشر، للأشخاص الاعتباريين أو الكيانات أو الهيئات المعينة أو لصالحها. وبالتالي، لا يمكن للبرنامج دعم هذه الكيانات المعينة والكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها. تنطبق أيضًا الشروط التي وضعتها المفوضية الأوروبية لدعمها فيما يتعلق بتجنب خطاب الكراهية والتحريض على العنف.

سيتم اتخاذ القرارات بموجب البرنامج مع الاحترام الكامل للإجراءات التشريعية وإجراءات الميزانية الخاصة بالاتحاد الأوروبي. ستبقي المفوضية الأوروبية البرلمان الأوروبي والمجلس على اطلاع على النحو الواجب بشأن تنفيذ البرنامج.

تتفق السلطة الفلسطينية والمفوضية الأوروبية على إنشاء منصة تنسيق للمانحين الفلسطينيين لضمان تنسيق دعم المانحين في سياق البرنامج مع الشركاء الدوليين الرئيسيين الذين يقدمون مساهمة كبيرة.

خطاب النوايا هذا هو بيان نوايا ولا ينشئ التزامات ملزمة قانونًا على السلطة الفلسطينية أو المفوضية الأوروبية.

للسلطة الفلسطينية

وائل زقوت
وزير التخطيط
والتعاون الدولي

بالنسبة للمفوضية الأوروبية

أوليفر فارهيلي
مفوض الجوار والتوسيع

Machine Translated by Google

.1ترشيد النفقات الحكومية

□مؤشر الأداء الرئيسي : تخفيض النفقات المتكررة بنسبة 5%على الأقل في موازنة 2024مقارنة بـ 2023 ___
ميزانية

.2الحد من التحويلات الطبية خارج الضفة الغربية.

: KPI □اعتماد خطة العمل ___

.3تطبيق سن التقاعد للموظفين المدنيين والعسكريين

التطبيق الصارم للحد الأقصى لسن 60عامًا، وعمر السفراء 65عامًا والقضاة 70عامًا دون استثناء.

□مؤشر الأداء الرئيسي : قرار مجلس الوزراء/قرار رئيس الجمهورية بشأن تطبيق سن التقاعد. ___

.4إصلاح كافة أنظمة الحماية الاجتماعية الموجودة مسبقاً

□مؤشر الأداء الرئيسي: إصدار قانون جديد للحماية الاجتماعية

.5إعداد خطة لإصلاح التعليم بما في ذلك تحديث المناهج

:KPI □اعتماد خطة العمل.

.6نشر الموازنة الوطنية بصيغة موازنة المواطن.

□مؤشر الأداء الرئيسي : موازنة المواطن المبسطة لعام 2024باللغة العربية والتي تم نشرها في 15أغسطس.

.7موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون الدفع الإلكتروني

: KPI □موافقة مجلس الوزراء على القانون

.8تفعيل آليات شكاوى المواطنين لدى كافة الجهات الحكومية وإعداد تقارير دورية لمجلس الوزراء حول الشكاوى الواردة.

: KPI □تعزيز وظائف النظام وفعاليته من خلال المتابعة النشطة لكل ما يتم تلقيه ___
شكاوي.